الوجه الاخر للحرب..
تجارة السلاح

أ.م.د. ابراهيم حردان مطر
الجامعة العراقية-كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص

توجد العديد من الاسباب المعلنة والواضحة لاندلاع الحروب والصراعات وانتشار الحركات المتطرفة والارهابية والتي تسبب كوارث بشرية لا تعد, الا ان هناك سبب اخر يغيب عن الاذهان في كثير من الاحيان بل وقد تكون اساس تنامي الصراعات او خلقها من قبل الجهات التي تريدها الا وهي الجهات المنتفعة من نشوبها والمتمثلة بالدول والشركات المنتجة والمتاجرة بالسلاح , هذا يعد وجها اخر ومبرر لخلق الازمات الدولية او المحلية المؤدية لاندلاع الحروب , وهذه الدراسة تهدف الى تناول هذا الجانب غير المعلن , وتتناول حجم الانفاق العسكري في ابرز الدول المنتجة فضلا عن اهم شركات السلاح العالمية , كما يتم تناول ابرز الدول التي تشتري السلاح وحجم انفاقها العسكري وايضاح ترابطية العلاقة بين صنع الحروب ومردودها الاقتصادي للمجمع الصناعي العسكري والشركات المستفيدة الاخرى وابرزها شركات الطاقة وشركات اعادة الاعمار للمناطقة المدمرة .

المقدمة

منذ ان وجدت المجتمعات البشرية على الارض وهي رهينة فكرتين جوهريتين هما الامن والصراع وسط تجاذب التحديات ذات المديات المختلفة والمتغيرة عبر الزمن لكن جوهرها هو البقاء , ومن البديهي البقاء للأقوى وهذا يتطلب من الفرد والمجتمع بذل الجهود من اجل الحصول على مقومات القوة وحسن استخدامها . وعلى الرغم من مساعي البشرية في تحقيق الامن لها الا ان الصراع كان السمة البارزة لتاريخها . اذ وظفت فيه مختلف الادوات والتي سعى الانسان الى تطوريها بحكم متغيرات الحال فكان بناء القوة العسكرية هدف المجتمعات من اجل حماية ذاتها او التطلع الى التفوق من اجل الردع او فرض السيطرة على الاخرين , وخصصت بذلك مختلف القدرات والموارد الاقتصادية .وتبعا لذلك تحول الحال الى تطور فكري من اجل التنظيم والادارة للموارد ضمن ما يعرف (بالاستراتيجية).

ان بناء القوة وتحديداً بجانبها العسكري هو مطلب لكل الشعوب والدول من اجل الحفاظ على ذاتها , لكن واقع الحال ان الامر اخذ مديات تنافسية تجسد بسباق التسلح الامر الذي ارهق كثير من الدول التي لم تستطع مجارات الواقع ومتطلباته , في حين شكل هذا السباق نفعا اقتصاديا للدول المصنعة ذات الامكانيات الاقتصادية العالية . بل

ان الامر اصبح يأخذ طابعا استنزافيا, حيث اخذت الدول المصنعة للسلاح تشجع على تفاقم الازمات الدولية وصولا الى اندلاع الحروب من اجل زيادة مبيعاتها من السلاح , كما ان قسما من الدول اصبح اقتصادها يعتمد بالدرجة الاساس على مبيعاتها من السلاح كون ان هذا القطاع الصناعي تتداخل فيه مختلف القطاعات الانتاجية من قطع غيار الى منتجات صناعية متعدد تتكامل مع المنتج الحربي الاساسي فضلا عن ما تقدمه من خبرات في التدريب والادارة والاستخدام لهذه المنتجات .

وعلى مستوى الصراعات , كان القرن العشرين الاكثر عنفا في تاريخ البشرية اذ شهد حربين عالميتين , ونحو خمسة واربعون عاما من سباق التسلح بين اقطابه الدولية , فضلا عن ذلك اندلاع العديد من الصراعات الدولية والمحلية والتي استمرت مع دخول القرن الحادي والعشرين وتحديدا في الدول النامية التي كانت ولا زالت مسرحا لتنافس دولي من اجل السيطرة عليها , اضافة الى ما تعنيه هذه الدول من مشكلات ذات ابعاد متعددة كانت باعثا على اندلاع الحروب والتي كثيرا ما توظف من قبل الاطراف الدولية بدوافع مختلفة ومنها جعلها سوقا لتصريف السلاح وميدان للتجارب وما يستتبعه الامر من تقديم الخبرات والتدريب وهذا كله بالتأكيد ليس مجانا , وكثير من دول الصراع اغرقتها الحروب بالديون الامر الذي ارتهن مصيرها بجهات اخرى , ومنها الدول المصدر للسلاح .

لقد اصبحت الدول المصنعة للسلاح تخصص مبالغ ضخمة من ميزانيتها من اجل التصنيع والتطوير للقطاع الصناعي الحربي فعلى سبيل المثال خصصت الولايات المتحدة الامريكية 549 مليار دولار من ميزانيتها لعام 2009 كنفقات عسكرية مقابل 1,66 مليار دولار لتحسين قطاع الطاقة .وهذا سيدفع الى المزيد من الاسواق لتصريف الانتاج العسكري . وقد اوجد هذا الوضع حلقة مفرغة حيث يتم تخصيص الاموال لمواجهة تفاقم الصراعات في بعض الدول , بينما تواصل الاستثمارات الضخمة النشاط في انتاج السلاح, وبناء على ذلك من المرجح ان يكون التعامل مع مشكلات العالم تعاملا عنيفا , وان الحروب ستكون ميزة ملازمة للعالم في القرن الحادي والعشرين تشكل فيه صناعة السلاح ركنا اساسيا .

اهمية الدراسة :

يعد موضوع استنزاف مقدرات الدول والشعوب من خلال خلق الازمات الدولية او انمائها من قبل الجهات المنتفعة منها وابرزها الشركات المصنع للسلاح او التي علي صلة بهذا الصناعة , احدى التحديات التي تواجه سبل حل النزاعات وتسويتها سلميا , فعلى الرغم من ان المعلن من اسباب الصراعات بطبيعتها السياسية او الاقتصادية او العرقية .... الا ان هناك من الاسباب الخفية وغير المعلنة والمتمثلة بدور شركات صناعة وتجارة السلاح والشركات الاخرى التي هي في تكامل مع اهدافها وابرزها شركات الطاقة والموارد التي تجد في خلق الازمات والصراعات مبررا للسيطرة على موارد الدول , لذا تأتي هذه الدراسة للتناول هذا الموضوع وهنا تكمن اهميتها فهي دراسة وصفية لحال الازمات الدولية وحجم المنافع التي تحصل عليها الدول المصدرة للسلاح ومن وراءها ومدى الترابط القائم بين صناع القرار

والشركات المصنعة , وكيف توظف الازمات من اجل خلق فرص لبيع السلاح , بل واثبات قدرات هذه الأسلحة من خلال تجربتها في ميدان النزاعات المسلحة .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى بيان الاسباب الخفية الدافعة والمغذية لاندلاع الصراعات بمختلف مستوياتها الا وهي تجارة السلاح وكيف تستفيد الدول والشركات المصنعة للسلاح منها , من خلال اتباع منهج وصفي يتناول ابرز الدول التي تتصدر سوق السلاح وحجم نصيبها من التجارة العالمية , الى جانب دور الشركات الفاعلة وكيف تؤثر هذه الشركات في رسم سياسات دولها , مع تناول الدول الاكثر اقبالا على شراء الاسلحة وتحديدا في منطقة الشرق الاوسط والتي تعد اكثر المناطق عالميا من حيث تواتر الصراعات فيها , كما تهدف الدراسة الى تناول موضوع توظيف الحرب على الارهاب من اجل زيادة حجم الانفاق العسكري سواء اكان هذا في الدول المصنعة ام المستوردة .

اشكالية الدراسة :

ان الاشكالية الاساسية في هذا الموضوع هو ان هناك اتجاهين متعارضان حول الموقف من تجارة السلاح , الاول هو: يؤيد تجارة السلاح على اعتبار ان امتلاك الاسلحة يساعد في استقرار الوضع الدولي من خلال الردع , كما ان من حق الشعوب والدول الدفاع عن نفسها , فضلا عن ذلك انه لا توجد صداقات دائمة فصديق اليوم قد يتحول الى عدو في الغد , والصديق الدائم هو السلاح . ان اصحاب هذا التوجه من المؤيدين على مستوى الدول والشركات والمنتفعين من تجارة الاسلحة يرون ان هذه الصناعة لها مردودها الاقتصادي في مختلف القطاعات فهي عملية صناعية تكاملية تشترك فيها كثير من القطاعات الصناعية المدنية , وهذا يعزز من المشاريع التنموية بالمجمل .

اما الاتجاه الثاني : هو ينظر الى الامر بطريقة معاكسة اذ يرى ان سياسة التسلح تفضي الى المزيد من الجهود من اجل امتلاك الاسلحة كما ونوعا وهذا يؤدي الى دخول الدول في سباق يقود الى المزيد من ضعف الاستقرار في العلاقات الدولية . فضلا عن ان سياسة التسلح تتطلب تخصيص الاموال من اجل امتلاكها وضرورة مجارات حالة التطور التقني لها وهذا بالنتيجة سوف ينهك اقتصاد هذه الدول ويحرم القطاعات الاخرى من هذه الاموال, وفعلا هذا ما تعانيه معظم الدول النامية .

وبناءً على ما تقدم هناك مجموعة اسئلة هي :

1- كيف سيتم المواءمة بين متطلبات الامن ومستلزمات التنمية في القطاعات الاخرى للدولة ؟
2- كيف سيتم امتلاك الاسلحة وتطويرها بشكل لا يقود الى سباق تسلح يهدد السلم والامن الدولي ؟
3- ما هي السياسة الواجب على الدول اتباعها لخلق اجواء الثقة في محيطها بعيدا عن سباق التسلح ؟

فرضية الدراسة : الفرضية التي تنطلق منها الدراسة هي : ان هناك علاقة مصلحية بين تنامي واندلاع الصراعات وبين المنافع الاقتصادية للدول والشركات المصنعة للسلاح لتكون دافعا على ديمومة الصراعات بمختلف مستوياتها الدولية .

منهجية الدراسة :

تم توظيف المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال تناول ابرز الدول والشركات المصنعة للسلاح ودراسة طبيعة العلاقة بين مصالحها وهدفها في تغذية الصراعات المحلية والدولية لتكون مصدر لبيع منتجاتها .

هيكلية الدراسة :

انتظمت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة , جاء المبحث الاول تحت عنوان الصراعات المسلحة وتجارة السلاح ومقسم الى مطلبين : الاول نتناول فيه الاضطرابات الدولية بعد الحرب الباردة واثرها في تجارة السلاح , اما المطلب الثاني فيتضمن ابرز الدول والشركات التي تتصدر سوق السلاح. اما المبحث الثاني بعنوان الصراعات المسلحة وسبل المواجهة , هو مقسم بدوره الى مطلبين : الاول نتناول فيه موضوع صرعات الشرق الاوسط واثرها في انعاش تجارة السلاح , اما المطلب الثاني فيتضمن موضوع التعاون الدولي سبيلاً لتجنب الصراعات .

المبحث الاول : الصراعات المسلحة وتجارة السلاح

ليس بجديد القول ان هناك ترابط وثيق الصلة بين اندلاع الصراعات وتجديد تفاقم النزاعات وبين سياسة التسلح الدولي , كون ان ما يستخدم فيها هو السلاح أياً كان نوعه ومستوى تطوره , لكن عندما يكون هناك توجهاً دولياً الى خلق الازمات من اجل انعاش تجارة السلاح فهذا يعد تحدي جديد امام جهود حل النزاعات والحد من تفاقم الصراعات بمختلف مستوياتها . في هذا المبحث سنتناول ابرز الاحداث الدولية التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة واثرها في التسلح ضمن المطلب الاول , اما في المطلب الثاني نتناول ابرز الدول والشركات التي تتصدر تصنيع وتجارة السلاح في العالم .

المطلب الاول : الصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية بعد الحرب الباردة

منذ الازل والبشرية تشهد علاقاتها صراعاً فيما بينها لأسباب متعدد وتوظف فيها مختلف الوسائل من اجل دحر الخصوم , وهنا لا نريد ان نعود الى الماضي لنتناولها وسنكتفي بقسم من الصراعات والحروب سواء اكانت على المستوى الدولي ام المحلي للدول وتحديدا بعد انتهاء الحرب الباردة , وما انعكس ذلك على تجارة السلاح , اذ شهد العالم موجه من العنف الدولي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي في اغلب جمهوريات الاتحاد , وفي دول اوربا الشرقية تحديداً – حروب التطهير العرقي في يوغسلافيا , كما شهدت دول اخرى موجه من العنف المسلح فقد انهارت الدولة الصومالية وتكشفت فصول الابادة الجماعية في راوندا , والحرب الاثيوبية الارتيرية (1998 - 2000) والحرب الهندية الباكستانية (1997- 2003)

لقد شهد العالم بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرات في طبيعة النظام الدولي اذ اعلن الرئيس الامريكي (بوش الاب) قيام نظام عالمي تقوده وتهيمن عليه الولايات

المتحدة الامريكية , وابرز ما شهده العالم من تغيرات كان لها اثرها في زيادة حجم الانفاق العسكري هي :

اولا: تنامي الصراعات العرقية والطائفية

بعد ان كانت ضعيفة خلال حقبة الحرب الباردة لان الايديولوجيات السائدة كانت عاملا حاسما في تحقيق الوحدة الوطنية كما ان نمط القيادات التاريخية في تلك المرحلة كان له من الكاريزما ما مكنه من تأسيس صيغة متوازنة للتعايش بين الاعراق المختلفة .وكان الصراع يجري على مستوى القمة في النظام الدولي بين محورين شرقي اشتراكي وغربي ليبرالي . وبانتهاء الحرب الباردة بدأت المجموعات العرقية في التعبير عن نفسها مطالبة في كيان سياسي خاص بها الامر الذي ادي الى اندلاع الصراعات المسلحة فيما بينها [1]. اذ بلغ العدد الاجمالي للحروب الاهلية للمدة من 1989-1999 ثمانية واربعين حربا .[2]

ثانيا : تفاقم ظاهرة الدول الهشة والفاشلة في دول عالم الجنوب

نتيجة لأسباب ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ابرزها ما سبق ذكره وهو تفاقم الصراعات العرقية والدينية , ان مثل هذه الحالة وما يترافق معها من حروب داخلية او مع دول الجوار , وانتشار شبكات تهريب وبيع السلاح , وجدت فيها الدول القوية فرص لتحقيق المكاسب في لعبة الشطرنج التي تحكم العلاقات الدولية . وعلى ارغم من خطورة هذه الظاهرة على صعيد العلاقات الدولية الا ان هناك بعض المتخصصين في الشأن السياسي امثال (جيفري هيربست , ادوارد لوتواك) يدعوان المجتمع الدولي الى العمل وفق مقولة (دعوها – الدول – تفشل) والى اعطاء (الحرب فرصة) ويوجه هيربست الانظار الى حقيقة مفادها ان بعض الدول ربما كانت اقيمت في اطار حدود أسيء تخطيطها وان اعادة رسمها من جديد قد تكون منطقية وأكثر مقبولية بدلا من تركها تحت رحمة معونات ومساعدات مصطنعة تطيل من معاناة سكان هذه الدول والافضل تركها تنهار والبدء من جديد .[3] على سبيل الذكر ان هناك ما يصل الى خمسة عشر صراعا دوليا للمدة من 1986-1999 هي صراعات تجاوز مدتها العشرة سنوات (صراعات ممتدة) وهي اغلبها في دول عالم الجنوب , في السودان , تشاد , اوغندا , الجزائر , الفلبين , سيرلانكا وغيرها.[4]

ثالثا : تنامي التيارات والأيديولوجيات المتطرفة – اليمين الامريكي نموذجا

حيث شهد النظام العالمي بروز العديد من الايديولوجيات والتيارات الفكرية المتطرفة ومن بينها تيار اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الامريكية الذي سيطرة على الادارة الامريكية في عهد الرئيس (بوش الابن) والذي ابرز مبادئه (من ليس

---

[1]() جمال سند السويد : آفاق العصر الامريكي ,السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد , الامارات العربية المتحدة 2014 , ص 165

[2]() بيتر فالنستين : مدخل الى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي , ترجمة سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور , المركز العلمي للدراسات السياسية , الجامعة الاردنية , 2006 , ص186

[3]() كاتي كيليمان : الازمات والصراعات الاقليمية والدول الهشة , في توازن القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين – رؤية تنافسية للنظام العالمي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , الامارات العربية المتحدة , 2013 , ص 135

[4]() بيتر فالنستين , المصدر السابق , ص332

معنا هو ضدنا) وقد احدث هذا تحولا في السياسة الخارجية الامريكية حيث طغت القوة العسكرية على مجمل سلوكها الدولي والمتمثل في احتلال افغانستان والعراق .[5]

رابعا: انتشار الحركات والتنظيمات الارهابية العابرة للحدود

وما شكله من تحدي دولي في مختلف المستويات , بشكل فاقم من حدة الصراعات المحلية والاقليمية والدولية , وهذا من المؤكد انعكس ايجابا على سوق السلاح اذا تزايد الانفاق العسكري في الدول التي تعاني من خطورة هذه التنظيمات , من اجل محاربتها , كما ان التنظيمات الارهابية ذاتها اصبحت مصدر لشراء الاسلحة .[6] اذ ادت الهجمات الارهابية على الولايات المتحدة الامريكية في 11 ايلول 2001 الى زيادة في حجم التجارة الدولية من السلاح بنسبة 30% .

المطلب الثاني : ابرز الدول والشركات المنتجة والمسيطرة على سوق السلاح ودورها السياسي

اولا: على مستوى الدول

من المؤكد ان الدول الغربية هي من تتصدر انتاج السلاح بل وتهيمن على هذا القطاع من حيث الانتاج والتطوير والتسويق , اذ تتصدر كل من الولايات المتحدة الامريكية ورسيا الاتحادية هذا المشهد حيث تفوقت على بقية الدول المنتجة ووصل قيمة مبيعاتهما للمدة من 2003 – 2007 (62,881) مليار دولار لتشكل نحو 56% من حجم تجارة السلاح العالمية , طبقا لتقارير معهد استوكهولم (سيبري) تأتي بعدهما المانيا 10% , فرنسا 9% , بريطانيا 4%, ثم تأتي ثمان دول من اكبر بائعي السلاح وهي ايطاليا , السويد , الصين ,اوكرانيا , اسبانيا , اسرائيل ,كندا , وسويسرا , وتصل حصصها مجتمعة 13% من حجم تجارة السلاح العالمية .[7] ينظر جدول (21)

وقد اشارت التقارير الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ان حجم مبيعات السلاح بلغ اكثر من 398 مليار دولار لعام 2018 بزيادة مقدارها 44% عن مبيعات العام 2002, اذ احتفظت الولايات المتحدة الامريكية بالمركز الاول في قيمة التعاقدات على شراء السلاح والتي بلغت 226مليار دولار , وجاءت روسيا بالمرتبة الثانية كأكبر بائعي السلاح في العالم اذ بلغت مبيعاتها 37.7 مليار دولار , ثم تلتها بريطانيا بمقدار 35 مليار دولار ,بعدها فرنسا والمانيا , في حين بلغ حجم الانفاق

---

[5]() جمال سند السويد , مصدر سبق ذكره , ص 171

[6]() ايكاترينا ستيبانوفا : الارهاب والتطرف , القوى في توازن القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين – رؤية تنافسية للنظام العالمي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , الامارات العربية المتحدة , 2013 , ص 47

[7]() نيوكلاس جيلباي : تجارة السلاح , ترجمة خالد الفيشاوي , المركز القومي للترجمة , القاهرة , 20016 , ص 46 , 48 . للمزيد ينظر ايضاً :

سيمون ت .ويزيمان واخرون : التطوّرات في عمليات نقل الأسلحة،2017 في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي , ترجمة عمر الايوبي وامين الايوبي ,الكتاب السنوي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 2018, ص236

العسكري في العالم لعام 2017 (1822) مليار دولار وحتلت الولايات المتحدة الامريكية الصدارة من حيث حجم الانفاق العسكري بمقدار 649 مليار دولار , بحسب تقرير معهد ستوكهولم لعام 2018 وجاءت الصين بالمرتبة الثانية بمقدار 250 مليار دولار والمملكة العربية السعودية بالمرتبة الثالثة بمقدار 67 مليار دولار[8]. انظر جدول (2-2)

جدول (2-1) كبار البائعين في سوق السلاح العالمية – بقيمة مليار دولار للمدة 2003-2007

الدولة	2003	2005	2007
الولايات المتحدة الامريكية	5581	7026	7454
روسيا	5355	5576	4588
المانيا	1707	1879	3395
فرنسا	1313	1688	2690
بريطانيا	624	871	1151
هولندا	342	611	1355
ايطاليا	311	818	562
السويد	468	536	413
الصين	580	271	355
اوكرانيا	397	308	109
اسبانيا	158	133	259

المصدر: نيوكلاس جيلباي : تجارة السلاح , ترجمة خالد الفيشاوي , المركز القومي للترجمة , القاهرة , 20016 , ص47

جدول (2-2) الانفاق العسكري لبعض الدول لعام 2017

الدولة	الانفاق العسكري بالمليار دولار
الولايات المتحدة الامريكية	649
الصين	250
السعودية	67
الهند	66
فرنسا	63
روسيا	61
بريطانيا	50

المصدر : تقارير معهد استوكهولم لعام 2018

جدول (2-3) يمثل نسبة انتاج الدول من السلاح من مجموع الانتاج العالمي 2014

الدولة	% من الانتاج العالمي
الولايات المتحدة الامريكية	%29

[8]() : نان تيان، أود فلوران : التطوّرات العالمية في الإنفاق العسكري, في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, ترجمة عمر الايوبي وامين الايوبي ,الكتاب السنوي , مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت 2018, ص190

روسيا الاتحادية	%27
المانيا والصين	%6
فرنسا	5%
المملكة المتحدة	% 4

المصدر : biggest-weap….www.babonej.com

ثانيا: على مستوى الشركات

اصبحت صناعة الاسلحة معولمة كما هو الحال في غالبية المجالات الاخرى اذ شهدت صناعة السلاح عمليات اندماج في اغلب الدول المصنعة , وذلك نظرا للتكلفة المرتفعة في انتاجية المعدات العسكرية , ففي منتصف الستينات من القرن الماضي اندمجت شركة رولز رويس مع بريستول سيدلي لتصبح المنتج الوحيد للطائرات العسكرية المصممة في بريطانيا , وفي هذا الاطار اسست برتش ايريوس في العام 1977 باعتبارها شركة دولية نتيجة لاندماج العديد من شركات السلاح فيها . كما شهدت الشركات المنتجة للسلاح في الولايات المتحدة الامريكية عمليات اندماج , فبعد ان كانت 50 شركة في منتصف السبعينات اصبح لديها 5 شركات في نهاية التسعينات من القرن العشرين .[9]

كما ان عملية الاندماج بين الشركات تخطت الحدود الدولية لتكون عالمية النطاق ضمن سياسات العولمة , اذ تشكلت في ستينات القرن الماضي شركات دولية ,مثل شركة بانافيا (صناعة الطائرات المقاتلة –تورنادو) وشركة سنيكما (تصميم الطائرات الحربية) والشركة الاوربية للدفاع الجوي والفضاء – ايدس , بتعاون مشترك من شركات المانية وفرنسية واسبانية .ومما ساعدة في عملية التدويل هذه هو ما يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية وسيادة نظم تكنولوجيا المعلومات في الاسلحة الفائقة التقدم , حيث اصبحت شركات السلاح المندمجة تتخلى بشكل متزايد عن الاسلحة التي عفا عليها الزمن , كما اصبحت بعض شركات القطاع المدني من اكبر منتجي المعدات العسكرية وكثير منها تتعامل مع تكنولوجيا ذات استخدام مزدوج .[10]

ويختلف الترتيب العالمي لأكبر شركات تجارة السلاح من عام لأخر وفي هذا الاطار تأتي شركة لوكهيد مارتين الامريكية في مقدمة شركات السلاح اذ بلغت قيمة مبيعاتها 38,5 بليون دولار خلال العام 2007 وشكلت المعدات العسكرية 92% من مبيعات الشركة في ذلك العام , وتعد البوينغ المنافس الاقرب لها في صناعة المعدات العسكرية على صعيد الولايات المتحدة والصعيد العالمية , تأتي بعدها شركة (بيس) الامريكية وشركة نور ثورب .[11] انظر الجدول (2-4)

جدول (2-4) اكبر عشر شركات عالميا لعام2017

الشركة	حصة الشركة من اجمالي مبيعات السلاح عالميا
شركة لوكهيد مارتن الامريكية	%40

[9]() نيوكلاس جيلباي , مصدر سبق ذكره , 38
[10]() المصدر نفسه ص 40
[11]( ) المصدر نفسه , ص 50

شركة بوينغ الامريكية	%29
شركة بي سستم البريطانية	%25
شركة رايثون الامريكية	%22
شركة جنرال داينماميكس الامريكية	%18.5
شركة نورثروب الامريكية	%18
مجموعة ايرباص الاوربية	%14.5
شركة يوناتيد تكنولوجيز الامريكية	%13.2
شركة فينميكانيكا الايطالية	%10.5
شركة L-3 للاتصالات الامريكية	%9.8

المصدر : biggest-weap….www.babonej.com

ثالث : دور شركات صناعة السلاح في السياسات الخارجية للدول

تعد الشركات المصنعة للسلاح واحدة من مراكز القوى الفاعلة في الدول المتقدمة لما تملكه من قدرات مادية وما تشكله من مصدر لتمويل اقتصاد الدول من خلال حجم مبيعاتها من المنتجات العسكرية او التكميلية , وما توفره من فرص عمل, هذا كله يمنحها مركزا فاعلاً للتأثير في دولها. فعلا سبيل المثال في الولايات المتحدة الامريكية , فكما هو معروف ان التدخل باستخدام القوة العسكرية يعد عنصرا بارزا في سياستها الخارجية , ففضلا عن تبريراتها العسكرية فهو ينطوي على حقيقة اخرى : هي تكون الفائض الرأسمالي وكون ان العمليات العسكرية والانتاج العسكري الذي يغذيها يعدان من اهم وسائل تصريف هذا الفائض بوساطة الصرفيات الحكومية لمصلحة القطاع الصناعي العسكري ومن دون احداث تغيير في البنية الداخلية للمجتمع . ولإدراك مدى اهمية الاستهلاك الامريكي من الاسلحة في نمو المجمع الصناعي العسكري يكفي ان نشير الى ان مبيعات الاسلحة الامريكية قد بلغت (216 مليار دولار) في العام 2014 ونحو (210 مليار دولار) في العام 2015. [12]

وتتألف البنية الحربية – الصناعية من طيف واسع من المصالح والهويات التي تتقاسم شراكة موضوعية هدفها تحقيق المصالح الاساسية لكل منها , اذ ان هذه الشركات تتمحور اساسا بين ثلاث جهات تضم: [13]

1- اصحاب الصناعات الحربية
2- المسؤولين الحكوميين المرتبطين مصلحيا واقتصاديا بالشركات الصناعية الحربية .
3- نواب السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية التي تستفيد من الانفاق الحربي.

وتتمثل قدرة المجمع الصناعي الحربي في تأثيره السياسي انطلاقا من:

1- قدرته على تقديم المساعدات المالية لتمويل الحملات الانتخابية للمسؤولين .

---

[12]() احمد السيد النجار : الانفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي من ملف التسلح والصرعات العسكرية في الشرق الاوسط , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2018 , ص93

[13]() مؤيد جبار حسن : دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الامريكي , مجلة اهل البيت ,العدد19, جامعة كربلاء , 2016 , ص431

2- فضلا عن دورها في تقديم الدعم لجماعات الضغط الاخرى من اجل التأثير في عملية صنع السياسة .
3- كما ان دور المجمع الصناعي العسكري لا يقتصر على الادوار السياسية فحسب, بل الدور الاقتصادي المتمثل بحجم المردود الاقتصادي الناتج عن تجارة السلاح الدولية .
4- فرص العمل والتشغيل التي يتيحها قطاع الانتاج العسكري وما يشكله من قطاع واسع كونها صناعات تكاملية تقوم على مراحل انتاجية تتكامل فيها صناعات مدنية الامر الذي يشكل قاعدة اقتصادية لها دورها الفاعل في الحياة السياسية والاقتصادية للدول .على سبيل الذكر في بريطانيا وصل عدد العاملين في شركات تصنيع السلاح وفروعها واجهزتها الاستشارية اكثر من (400,000) شخص ولقد تضخم ملف شركات صناعة السلاح في بريطانيا فقد تجاوز عدد هذه الشركات(37) شركة نهاية العام 1999.[14]

وهذا ما يؤكد فرضية وقوف المجمع الصناعي العسكري والمؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة وراء اغلب القرارات التدخلية للحكومة حيث تتجلى الوظيفة الاقتصادية وراء الحرب . ان استغلال الحروب ليس امرا جديدا فقد غذى رعب الحرب الباردة وادام مجمعا عسكريا صناعيا غنيا في الولايات المتحدة وما يجسد هذا التوجه هو ما قاله السيناتور الامريكي ارثر فاننبرغ للرئيس هاري ترومان عام 1947 (من ان بمقدوره عسكرة الاقتصاد ... لكن بعد ان يجعل الشعب الامريكي يرتجف فزعا من التهديد السوفيتي) [15]. وبعد زوال الخطر السوفيتي استمرت بعدها السياسة الامريكية في عسكرة الاقتصاد من خلال اتباع استراتيجية صناعة العدو من اجل ديمومة الانفاق العسكري والذي تكمن خلفه شبكة المصالح للمجمع الصناعي العسكري .

المبحث الثاني : الصراعات الاقليمية وسبل المواجهة

الميزة الاساسية في تاريخ الشرق الاوسط هي تواتر الازمات وكثرة اندلاع الحروب فيها ويرتبط ذلك بمجموعة اسباب اقليمية ودولية , وهذا يتطلب جهودا دولية لمواجهتا والحد منها عبر اجراءات مختلفة المضمون والمستوى , سنتناول هذا ضمن مطلبين : الاول نتناول فيه احداث الشرق الاوسط وتجارة السلاح , اما المطلب الثاني فيتضمن الجهود الدولية للحد من الصراعات وتنظيم التسلح .

المطلب الاول: احداث الشرق الاوسط تنعش تجارة السلاح

تعاني الدول المشكلة لخارطة الشرق الاوسط من عقبة الصراعات الممتدة , حيث شهدت حروب عربية (اسرائيلية) منذ العام 1948 وما اعقبها (حرب 1973,1967,1956) لتشهد بعدها منطقة الخليج العربي توالي الحروب فيها ومنذ العام 1980 وما اعقبها بحرب الخليج الثانية 1990 وحرب احتلال العراق 2003 ,

[14]() محمد جمال مظلوم : التجارة غير المشروعة للسلاح والارهاب , كلية التدريب , المملكة العربية السعودية , 2013 , ص17

[15]() ديفيد كين : حرب بلا نهاية وظائف خفية للحرب على الارهاب , ترجمة معين الامام , العبيكان , المملكة العربية السعودية , 2008 ص112

وما تلاه من احداث (الربيع العربي) وتفجر الصراعات في سوريا , اليمن , ليبيا , كان لها اثرها في انتعاش تجارة السلاح [16].

وعلى هذا الصعيد يمكن رصد مستوى الانفاق لدول الخليج العربي وعلى النحو الاتي : في العام 2006 ابرمت دول مجلس التعاون الخليجي صفقات تسلح بما قيمته (35 مليار دولار) توزعت بين (13 مليار دولار) للشركات البريطانية و(11 مليار دولار) للشركات الامريكية و(10 مليار دولار) للشركات الفرنسية.[17] وتشير تقارير معهد (sipri) للأبحاث السلام في السويد الصادر في العام 2007 ان الانفاق العسكري الخليجي بين عامي 2000 و2005 وصل الى (233 مليار دولار) ما يوازي 70% من الانفاق العسكري العربي و4% من الانفاق العسكري العالمي , كما كشف ذات التقرير عن ان اربع دول خليجية جاءت ضمن أكبر مشتري السلاح في العالم وفي مقدمتها السعودية والامارات العربية المتحدة .[18]

وتشير تقارير معهد (sipri) لعام 2017 الى ان الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ في العام في العام 2016 نحو 16,7% في سلطنة عمان ونحو 10,4% في السعودية ونحو 6,5% في الكويت و4%في العراق ونحو 5,7% في الامارات و 3%في ايران , وقد وصلت قيمة الانفاق العسكري نحو 61,4 مليار دولار في السعودية في العام 2016 لتأتي في المرتبة الرابعة عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا الاتحادية , في حين وصل الانفاق العسكري في (اسرائيل)نحو17,8 مليار دولار في العام 2016 مما يضعها في المرتبة 15 عالميا .[19] كما اكدت تقارير معهد ستوكهولم لعام 2018 ان ثلث مبيعات السلاح في العالم قد ذهبت الى دول الشرق الاوسط بحكم الاحداث التي تشهدها المنطقة[20].

([16])Frank Slijper :Under the radar The United Arab Emirates, arms transfers and regional conflict, DH Utrecht , 2017 ,p25

([17]) شحاتة محمد ناصر : الخليج العربي والطفرة النفطية الثانية اولويات الانفاق , مجلة السياسة الدولية , العدد 171 , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة , 2008 , ص 66

([18]) شحاتة ناصر محمد , المصدر السابق ص 66

([19]) احمد السيد النجار , مصدر سبق ذكره, ص92 . للمزيد ينظر كذلك :

Peter Benenson : Arms Transfers to the Middle East and North Africa, Amnesty International, United Kingdom,2011,p16

([20]) بحسب تقارير شركة (A.H.S) للابحاث والتحليلات الاقتصادية , ان مشتريات السعودية من السلاح وصلت في العام 2015 الى (65 مليار دولار), كما اعلنت الحكومة الكندية في العام 2016 عن توقيع صفقة بقيمة 15 مليار دولار لبيع السعودية 500 مردعة , في حين سلمت المانيا السعودية معدات عسكرية بقيمة (1.60) مليار يورو. فيما ذكرت وزارة الدفاع الامريكية عن بيع 153 دبابة فضلا عن معدات عسكرية -

- متنوعة الى السعودية وصلت قيمتها 1.15 مليار دولار في العام 2015 وصفقة اخرى لبيع طائرات اباتشي بقيمة 3.51 مليار دولار , فيما كشفت وكالة (شينخوا) الصينية في العام 2017 عن توقيع الصين صفقة لبيع الطائرات بدون طيار الى السعودية بقية 600 مليون دولار , هذه بعض الارقام التي تكشف عن تكاليف الانفاق العسكري السعودي على اثر عملياتها العسكرية في اليمن . للمزيد ينظر :عمرو صبحي : تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ العام 2011, المركز الديمقراطي العربي , برلين, 2018 .كذلك ينظر: مركز الجزيرة للدراسات, التكاليف الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على اطراف الصراع,

ترتبط عملية التوجه نحو الانفاق العسكري والتسلح ارتباطا وثيقا بالعوامل السياسية في الدولة ومحيطها الخارجي , اذ يعد قرار الانفاق العسكري قرارا سياسيا يرتبط بطبيعة النظام السياسي في الدولة ودرجة الاستقرار فيها هذا على الصعيد الداخلي , اما على النطاق الاقليمي والدولي فيتمثل بالاتي:[21]

1- حالة الاستقرار الاقليمي او العكس حجم التحديات التي تواجه مركز الدولة ومصالحها اقليميا .
2- طبيعة العلاقة بين الدولة ومحيطها الاقليمي والدولي .
3- مدى تطلع الدولة الى الدور الخارجي ومدى سعيها للقيام بدور موازن مع الاطراف الاخرى ومستوى انخراطها في الشأن الدولي .

وتتضح جدلية العلاقة النفعية بين تزايد اندلاع الصراعات بمختلف مستوياتها ومستوى الانفاق العسكري ومصالح المجمع الصناعي العسكرية والشركات الاخرى ضمن ما يمكن ان نسميه (تحالف المنتفعين من الحروب) وهي (المجمع الصناعي العسكري – الشركات النفطية – شركات اعادة الاعمار) من خلال الاتي :

اولا : يؤدي تضخم الانفاق العسكري الى خلق شبكة من المصالح للمجمع الصناعي العسكري من اجل استمرار هذا الانفاق حتى لو استدعى الامر صناعة التوترات والصراعات والحروب لتبرير استمرار الانفاق على شراء وتكديس الاسلحة من دون ان يعني ذلك ان تغذية المجمع الصناعي العسكري هو السبب الرئيس لصناعة تلك التوترات , حيث تكون الاسباب الجيوسياسية والاقتصادية حاضرة وفي صدارة الاسباب في احيان كثيرة .[22] بهذا فان خلق حالة من ضعف الاستقرار في مناطق من العالم او تعزيز حالة الشعور بضعف الامن فيها يعزز من هذه التوجهات وهي ان تشهد مثل هذه المناطق سباقا في التسلح كما هو واقع حالة منطقة الخليج العربي , وعودة الي تقارير معهد (sipri) لعام 2017 تشير الى ان قيمة الصادرات من الاسلحة الامريكية قد وصلت الى (47,469) مليار دولار خلال المدة بين 2012 -2016 وان نحو 47% منها هي حصة دول الشرق الاوسط وتحديدا منطقة الخليج العربي والتي تشكل مصدرا مهما لمبيعات وارباح المجمع العسكري الامريكي[23]

ثانياً: ومما زادة من حجم الانفاق العسكري في منطقة الشرق الاوسط هو تفاقم ظاهرة الصراعات اللاتماثلية والحروب الفوضوية على اثر احتلال العراق والاحداث التي شهدتها سورية بشكل فاقم من دور الحركات الارهابية , اذ اثرت هذه الاحداث في تزايد الاقبال على شراء الاسلحة من قبل دول المنطقة . ففي العراق وصلت قيمة

Studies .Aljazeera .net .2018 وقت الدخول 2020/10/3

[21] () مروان محمد سهيل : الانفاق العسكري والتنمية , في - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق , التقرير الاستراتيجي السنوي , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2019 , ص76

[22]() احمد السيد النجار , مصدر سبق ذكره , ص 92 للمزيد حول الانفاق العسكري العالمي ينظر : نان تيان، أود فلوران : التطوّرات العالمية في الإنفاق العسكري , في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي , ترجمة عمر الايوبي وامين الايوبي ,الكتاب السنوي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 2018 , ص190

[23] () المصدر نفسه , ص97

احدى صفقات شراء الاسلحة من الولايات المتحدة الامريكية مليار دولار في العام 2013 كما وقع صفقة لشراء اسلحة روسية بقيمة 4 مليار دولار لنفس العام والتي عدها الروس ثالث اكبر صفقة بيع اسلحة روسية منذ العام 1990 , بعد صفقة قيمتها 7.5 مليار دولار مع الجزائر في العام 2006 واخرى بقيمة 6مليار دولار مع فنزويلا في العام 2009 .[24] وقد بلغ حجم الانفاق العسكري في العراق (2.84 مليار دولار) في العام 2005 و(7.2 مليار دولار) عام 2007 لأسباب امنية .[25] بالمقابل وصلت تقديرات التكاليف العسكرية في سوريا على اثر الاحداث التي شهدتها في العام 2011 مليار دولار , وفي العام 2013 قد وصلت 3,6 مليار دولار [26].

ثالثاً : ان شيوع ظاهرة الارهاب عالميا وتحديدا في منطقة الشرق الاوسط كان لها اثرها في تزايد حجم الانفاق العسكري في عدد من الدول , ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا خصصت الحكومة ما مجموعه (386) مليار دولار للعمليات العسكرية تحت عنوان الحرب على الارهاب للمدة من 2001 – 2006 كان منها (226) مليار دولار من اجل عمليات عسكرية في العراق , (60) مليار دولار من اجل عمليات عسكرية في افغانستان.[27]

رابعاً: ان انتشار الحركات الارهابية والمنظمات الداعمة لها زاد من حجم الاقبال على شراء الاسلحة عبر التجارة غير المعلنة والرسمية وعن طريق تجار السلاح فمثلا ان سيطرة (داعش الارهابية) على مناطق واسعة من العراق وسوريا مكنه من الاستيلاء على كثير من الموارد والثروات التي وظفها في عملياته الارهابية ومكنته من شراء الاسلحة من السوق العالمية وهذا يعزز من الرأي الذي يقول ان انتشار مثل هذه الجماعات يعود بالنفع المادي على شركات الاسلحة وتجارها .

خامساً: ان الامر لا يقتصر على العوائد النفعية للشركات المصنعة للأسلحة من تفشي ظاهرة الصراعات المحلية ونتشار الحركات الارهابية فحسب بل ان هناك تفاهمات بين شركات اعادة الاعمار في الدول المدمرة بسبب الحروب , وشركات انتاج السلاح , وتجلى هذا الامر في الشركات الامريكية التي تحصل على اموال اعادة الاعمار لاسيما في العراق وهي بهذا تشكل جزءا من المجمع العسكري – الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية , فاضخم عقد لإعادة الاعمار في العراق بلغت قيمته (680 مليون دولار) ذهبت الى تكتل (بكتل) الذي تربطه صلات وثيقة بالإدارة الامريكية في عهد الرئيس بوش الابن وقدم تبرعات سخية الى الحزب الجمهوري ومرشحيه .اما شركة هاليبرتون التي ترأسها نائب الرئيس الامريكي (

---

[24] () روبرت سبرينغبورغ , س بينك وليامز , جون زافاج : المساعدات الامنية في الشرق الاوسط – رقعة شطرنج ثلاثية الابعاد , مركز كارنيغي للشرق الاوسط , بيروت ,2020 ,ص19

[25]() علي كاظم هلال : الانفاق العسكري واثره في التنمية البشرية في العراق للمدة من 2003-2012, مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد20 , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة واسط , 2015 , ص 7

([26])Mark B. Taylor: Law, guns and money: regulating war economies in Syria and beyond, The Norwegian Peace building Resource Centre, Report,2015,p5

[27]() رحمن عبد الحسين الظاهر : الانفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والارهاب , التسلح في العالم بين التوازن والتفوق , التقرير الاستراتيجي السنوي , المركز الديمقراطي العربي ,برلين , 2019 , ص95

ديك تشيني) فقد حصلت على عقد لترميم صناعة النفط العراقية بدون مناقصة , وقد بلغت قيمة العقود التي حصلت عليها هاليبرتون في العراق حتى عام 2004 (9مليار دولار) [28]

سادساً : ان الامر الاكثر اهمية هو انه تم دمج اولوية الوصول الى النفط مع اجندة مكافحة الارهاب بشكل فعال , اذ مثل النفط عاملا في اختيار الولايات المتحدة الامريكية للأعداء خلال الحرب على الارهاب حيث اثر في انتقاء الدول التي ستتعرض للهجوم وتلك التي ستنجو منه. [29]

سابعاً : كما ان اجندة مكافحة الارهاب قد اندمجت مع اجندة تحديث القدرات العسكرية للدول المصنعة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وهذا ما اكده الرئيس بوش الابن من ان الردع التقليدي لا يعمل بنجاح في عصر الارهاب والدول المارقة ولذلك فهو بحاجة الى ردع صاروخي وهذا ما يفسر تزايد حجم الانفاق العسكري الامريكي , كما ان التوجه الجديد (لقنابل نووية صغيرة) جزء من ازدهار صناعة الاسلحة والثروة الناتجة عنها.[30]

المطلب الثاني : التعاون الدولي سبيلاً لتجنب الصراعات

يعد التعاون الدولي بمختلف مستوياته الثنائية والجماعية – الاقليمية والدولية وبتعدد مضامينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية افضل السبل لخلق اواصر التعاون المفضي الى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول من اجل تجنب الخلافات التي تؤدي الى حدوث الصراعات عند تفاقمها والتي تدفع اطرافها الى المزيد من التسلح . اذ ان التعاون الاقتصادي يكون باعثا على تعزيز القناعة بين الدول من ان حجم المصالح المتحققة يشمل الجميع وان ايجاد روابط مصلحية وتعزيز الروابط القيمية بين الشعوب سيجمع بينها على نحو ايجابي ويبعد عنها شبح الحروب وتداعيتها .

ان تبني نهج الدبلوماسية الوقائية الهادفة الى منع نشوء المنازعات وتصاعد وتيرة الخلافات والحد من تفاقم الصراعات وعقلنة السلوك السياسي بالتماس الحلول عبر الوسائل السياسية والقضائية هو الرد المناسب والبديل الافضل للتسلح والحرب .

كما ان المواءمة بين متطلبات الامن والتنمية يعد مطلبا مهما امام سياسة كل دولة تريد تحقيق الاستقرار وتحافظ على ديمومة التنمية فيها وهذا يتحقق عبر التخطيط الهادف والسلوك السياسي العقلاني .

اما على صعيد ضبط التسلح , فهذه مهمة تتطلب تضافر الجهود الدولية سواء ما يخص حيازته ضمن كل دولة او ما يخص تصديره, وهذا بدوره يتطلب عملاً تعاونياً على ثلاثة مستويات هي: [31]

اولاً : المستوى الوطني , ويتجسد ذلك عبر مجموعة اجراءات هي :

---

[28] () ديفيد كين , مصدر سبق ذكره, ص114

[29] () المصدر نفسه ص115

[30] () المصدر نفسه ص114

[31] () تدمير حياة البشر .. الداعي لوضع ضوابط دولية صارمة للحد من التسلح, مؤسسة اوكسفام الدولية, 2003 , ص5 https//oxfamilibaray .openrepository .com

1- الاستخدام المسؤول للأسلحة من قبل القوات الحكومية والتقيد الشديد بمعايير حقوق الانسان
2- اتخاذ اجراءات سريعة عند انتهاء النزاع للعمل مع الهيئات الدولية لنزع السلاح
3- وضع تشريعات تهدف الى مراقبة عمليات استيراد الاسلحة وانتاجها واستخدامها .
4- اعادة بناء الثقة في امكانية تحقيق الأمن دون سلاح داخل المجتمعات التي تعاني من الحروب الاهلية .
5- تعزيز القيم المشتركة وتحقيق العدالة المجتمعية على الصعيد الوطني لاسيما في الدول التي شهدت حروبا اهلية .

ثانيا: على المستوى الاقليمي وتتمثل بإجراءات ابرزها [32]:

1- التوصل الى اتفاقيات اقليمية للحد من التسلح .
2- تعزيز القيم المجتمعية المشتركة بين شعوب الدول الاقليمية وهذا سيعزز من الثقة المتبادلة بينها .
3- زيادة التعاون الاقليمي في المجالات كافة عبر الحوار وعقد الاتفاقيات التي تعزز التعاون المشترك بما فيها اتفاقية عدم الاعتداء .
4- ايجاد الاطر المؤسسية التي تحقق العمل المشترك بما فيها حل الخلافات واحتواءها .

ثالثاً : المستوى الدولي وتمثل في :

1- يجب ان تتفق الدول على اعتماد معاهدة الاتجار في الاسلحة التي تهدف الى ضبط التسلح من حيث الانتاج والتصدير وتنظيم وتحديد قواعد المسؤولية في استخدام السلاح .
2- استحداث مواثيق دولية جديدة لمنع عمليات الوساطة في بيع السلاح ونقلها وتمويلها على نحو غير مسؤول .
3- زيادة التمويل الدولي الرامي الى تقديم المساعدات للمجتمعات المتضررة من الحروب وتعزيز دور المنظمات الفاعلة في مجال بناء السلام ونزع الاسلحة .

الخاتمـــــــة

من الطبيعي ان الصراعات ليست ظاهرة جديدة في حياة الشعوب والدول كونها جزء من الطبيعة الانسانية منذ الازل , كما ان اسباب الصراعات والحروب راسخة في علاقات المجتمعات , كون ان اسبابها هي الاخرى متجذرة فيها , رغم ان هذه الاسباب تختلف بتطور المجتمعات وتطور حاجاتها , لكن تبقى الصراعات سمتها الاساس رغم انها قد تظهر وتنتهي خلال مراحل تاريخية قد تقصر وتطول حسب الظروف . ومع تطور ظاهرة الصراعات وتطور الوسائل التي وتظف فيها فقد طورت الشعوب وسائلا لحليها . لكن الامر الاكثر خطورة عندما تتحول الصراعات الى هدف من قبل جهات ودول تجد فيها فرصة للتجارة , لتصبح الشعوب المتصارعة ضحية لتجار الحروب ومنتفعي بيع السلاح , ليشهد العالم اندلاع العديد من الحروب

[32]() يابر فان دير لين : عمليات السلام وادارة النزاعات , في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي , ترجمة عمر الايوبي وامين الايوبي ,الكتاب السنوي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 2018 ,ص133

وما يترتب عليها من تداعيات سلبية لأطرافها وايجابية للمنتفعين من تجارتها . بل ان الامر اصبح اكثر خطورة عندما تتحول هذه الصراعات الى فرص للحصول على منافع مالية من قبل شركات صناعة السلاح مع شركات اعادة الاعمار والشركات الطامحة والطامعة بالسيطرة على ثروات الشعوب بعد ان تضعفها تلك الصراعات وتصبح عاجزة عن استثمارها , وهو ام اسميناه ب (حلف المنتفعين من الصراعات) وهذا بطبيعة حال زاد من تعقيد المواقف التي تشوبها صرعات قد تفضي الى حروب بين اطرافها , اذ تعمل الايادي الخفية من اجل منع حليها وتسعى الى تفاقمها . بهذا اثبتت الدراسة الفرضية التي انطلقت منها , اذ العلاقة النفعية بين انماء الصراعات وتجارة السلاح قائمة.

ان اكثر ما يؤشر في تاريخ العلاقات المعاصر ان منطقة الشرق الاوسط هي اكثر مناطق العالم شهدت ولا زالت صرعات وحروب ممتدة , بحكم طبيعتها الجوستراتيجية , لتوظف من قبل (حلف المنتفعين) من اجل استنزاف مواردها والسيطرة عليها . ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية :

1- اغلب الصراعات تغيب عن الاذهان الاسباب الاكثر خطورة المسببة لها, وهي مساعي الجهات المنتفعة من تفاقمها واستمرارها – (حلف المنتفعين)
2- كثير من الساعين لحل الصراعات او تقديم الدراسات المختصة بطرق حل النزاعات لم يستطيعوا لحد الان من تحييد او تقليل دور الجهات الخفية الساعية لاستمرار الصراعات , كون ان نفوذ هذه الجهات من الفاعلية ما يتجاوز كل الجهود الساعية بهذا الصدد .
3- هناك اراء مختلف حول الانفاق العسكري البعض يرى فيه انه وسيلة للتنمية الاقتصادية كونه يشكل فرصا للتشغيل والتطوير وان حجم المبيعات يشكل موردا في ميزانية الدولة . لكن هذا الامر يصح في الدول المنتجة والمتطورة في جميع القطاعات والتي تعتمد في انتاجها الحربي على نظام الشركات المتكفلة بهذا القطاع , غير ان الامر مختلف على مستوى الدول الاضعف والافقر اقتصاديا والتي اغلبها يعاني من سوء توظيف الموارد اذ تصبح عملية التصنيع العسكري اجهادا لقطاعها المدني حيث توظف فيها موارد الدولة من اجل الانتاج الحربي وشراء الاسلحة المتطورة التي تنهك ميزانية الدولة بل وتجعلها رهينة الدين الخارجي .

Abstract.

Despite the many clear and obvious reasons for the outbreak of wars and conflicts and the proliferation of extremist and terrorist movements that cause humanitarian disasters. But there is another hidden and undisclosed reason that may be one of the most influential factors in the growing conflict and the creation of wars. . Economic benefits of States and arms-producing companies .It also deals with the most prominent countries that buy arms and the size of their military spending. . And a link between the relationship between the manufacture of international crises and the economic return of the military industrial complex and other companies benefiting, namely energy companies and reconstruction companies of destroyed areas